مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال:

سياسة نابليون الثالث العربية

د. نادية طرشون / جامعة الدكتور يحي فارس المدية

سياسة نابليون الثالث العربية

د. نادية طرشون

الملخص:

أولى القادة الفرنسيون منذ السنوات الأولى للاحتلال وطيلة فترة الحكم العسكري 1830ـ 1870 عناية كبيرة للمشروع الاستيطاني، كدعامة أساسية لمستقبلهم السياسي في المستعمرة الجديدة. وقد تنافس هؤلاء القادة في إظهار تفانيهم في خدمة الاستيطان والمستوطنين. من خلال إصدار منظومة من القوانين والمراسيم والأوامر والإجراءات التي تمكنهم من تجريد الجزائريين من أراضيهم وممتلكاتهم لصالح الوافدين الجدد من المستوطنين الجدد، لذلك سنحاول في هذه الورقة التطرق لسياسة نابليون الثالث العربية.

الكلمات المفتاحية: نابليون الثالث، العرب، الاستعمار الفرنسي، الجزائر.

Abstract:

From the early years of the occupation and during the period of military rule 1830-1870, the French leaders paid great attention to the settlement project as a mainstay of their political future in the new colony. These leaders competed to demonstrate their devotion to serving the settlements and the settlers. Through the issuance of a system of laws and decrees, orders and procedures that enable them to strip Algerians of their land and property for the benefit of newcomers. For tath we will try in this paper to discuss the policy of Napoleon III Arab**.**

Keywords: Napoleon III, Arabs, French colonialism, Algeria.

أولى القادة الفرنسيون منذ السنوات الأولى للاحتلال وطيلة فترة الحكم العسكري 1830ـ 1870 عناية كبيرة للمشروع الاستيطاني، كدعامة أساسية لمستقبلهم السياسي في المستعمرة الجديدة. وقد تنافس هؤلاء القادة في إظهار تفانيهم في خدمة الاستيطان والمستوطنين. من خلال إصدار منظومة من القوانين والمراسيم والأوامر والإجراءات التي تمكنهم من تجريد الجزائريين من أراضيهم وممتلكاتهم لصالح الوافدين الجدد من المستوطنين الجدد. فإذا كان الجنرال كلوزيل هو من افتتح مرحلة الاحتلال الشامل في 1835، فإن لامورسيير أضاف أنه من أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من الاستعانة بالمعمرين الأوربيين. إلا أن الانطلاقة الرسمية للاستعمار كانت في عام 1841 مع مجيء المارشال بيجو أحد أكبر مهندسي النظام الاستعماري، حيث عمل على تحقيق هدفين رئيسين هما؛ القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر، وتوطين أكبر عدد من الأوربيين. وعرف الاستيطان في عهد الإمبراطورية الثانية تطورا نوعيا وذلك بفتح المجال أمام رجال الأعمال الفرنسيين للاستثمار في الجزائر.

إن قيام ثورة 1848 في فرنسا، قد حملت معها الكثير من التغييرات سواء في الساحة الفرنسية أو في الجزائر التي أقر بشأنها الدستور الفرنسي الجديد غداة قيام الثورة؛ الإلحاق الرسمي للجزائر بفرنسا واعتبارها مقاطعة من المقاطعات الفرنسية. وبانتخاب نابليون الثالث [1] رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية وقيامه بتغيير النظام الجمهوري الى نظام امبراطوري سنة 1852، فإنه عبر بذلك عن رغبته في استحداث تغييرات في السياسة الاستعمارية الفرنسية ،بحيث يحقق بالسلم ما حققه عمه نابليون الأول بالسيف، سواء داخل أوربا أو خارجها. وقد اتجه، منذ أن قام بانقلابه على النظام الجمهوري وإعلانه قيام الإمبراطورية الثانية، على العمل لإشراك فرنسا في أهم القضايا والانشغالات العالمية، بحيث تستعيد زمام المبادرات على الساحتين الأوربية والعالمية والتي ضاعت منها منذ سقوط نابليون وعودة "البوربون" و"أورليون" وهي القضايا التي يمكنها أن تفيد المرحلة الجديدة، وتبرز اسم الإمبراطورية الثانية عاليا.

ومن أهم هذه الإنشغالات، مسألة إطلاق سراح الأمير عبد القادر وتوجيهه للإقامة في البلاد العثمانية، ثم الاشتراك في "حرب القرم" بإظهار العداء لروسيا والصداقة والتحالف مع بريطانيا والدولة العثمانية، وأخيرا وليس آخرا اهتمامه بالفتنة الطائفية التي عصفت ببلاد الشام سنة 1860.

أما بالنسبة للجزائر، فقد وجد نابليون الثالث أن الصراع بين المستوطنين والعسكريين قد بلغ أشده، حيث كانت تحفظات العسكريين ضد برامج المستوطنين قد سببت احتجاجات دائمة من طرف هؤلاء، وقد تمكنوا من استمالة السلطات في باريس، وهي التي كانت ترى في السياسة الاستيطانية المتبعة، خصوصا من طرف "روندون" تخفيفا عن المشاكل في فرنسا وتخلصا من العناصر المشاغبة. وظلت مسئوليات الحاكم العام تمارس فقط في المناطق العسكرية عن طريق قائد المقاطعة والمكاتب العربية، ورغم سعي وزارة الحرب للدفاع عن مواقعها في الجزائر إلا أن الغلبة كانت للحكم المدني الذي يفضله المستوطنون ويسعون الى تحقيقه، ولم يكن هناك مناص من استمرار هذه السياسة التي سايرها نابليون الثالث، حتى تاريخ 24 جوان 1858 حيث قرر إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات، والتي عين على رأسها؛ ابن عمه "جيروم". وألغيت وظيفة الحاكم العام وتم استحداث وظيفة القائد الأعلى للقوات العسكرية الذي يكون مقره في الجزائر في حين أن الوزير يكون مقره في باريس، وقد استقبل هذا التغيير بالترحيب الكبير من قبل المستوطنين.

إلا أن هذا الوضع الجديد، الذي لم يستغرق أكثر من سنتين، سوف يتراجع عنه الإمبراطور، فوجود الوزير في باريس قد أخضع البلاد للإجراءات البيروقراطية والبيروقراطيين بدون طائل، مع ما يستلزم ذلك من رجال ومصاريف. وهكذا بدأت ملامح سياسة عربية ترتسم في ذهن الإمبراطور بداية بإلغاء نظام وزارة الجزائر، وإعادة العمل بنظام الحاكم العام، حيث تم توجيه النظر صوب الأهالي والتأكيد على ضرورة التعامل معهم وفهم قضيتهم قبل قضية المستوطنين. وقد تحققت له تلك القناعة منذ أن قام بزيارة أولى إلى الجزائر في سبتمبر 1860، وكان قبلها منشغلا بالأجواء

العامة التي صاحبت الحوادث الطائفية في بلاد الشام في صيف 1860.

وجد نابليون الثالث الى جانبه في هذه المرحلة مجموعة من الرجال ساندوه وآزروه في قناعاته تلك، حتى أنه كان يطلق عليهم اسم المعربين Arabophiles ومنهم .Ismail Urbain ومن هنا بدأت المشاريع تتجه نحو التقرب من الأهالي، وتقريب هؤلاء إلى الفرنسيين أو حتى السعي الى اندماجهم ليس فقط من خلال الإدماج الإداري والتنظيمي، ولكن حتى من خلال الإدماج العقلي وإدماج الأفراد. فالمسألة الآن هي تطوير العنصر العربي وإدخاله في مصاف الشعوب المتحضرة ودفعه لتقليد الرجل الغربي في كل شيء في الثقافة وطريقة التفكير ... الخ. وقد عبر نابليون الثالث عن هذا التوجه أمام غرفة التجارة في مدينة "بوردو" عام 1852، عندما قال: " يوجد لدينا مقابل مرسيليا مملكة شاسعة علينا أن نعمل على دمجها في فرنسا "[2].

وفعلا استمر تدفق المهاجرين الأوربيين على مستعمرة الجزائر خلال السنوات الأولى من قيام الإمبراطورية الثانية. وتواكبت حركة الاستيطان الرسمية التي تنظمها الحكومة مع الاستيطان الحر. إلا أن السنوات العشر الأخيرة من عمر الإمبراطورية عرفت توقفا ملحوظا لحركة الاستيطان، إذ توقفت الحكومة عن منح الأراضي مجانا للمستوطنين إلى حد لم يشيد فيه أي مركز استيطاني جديد بين سنة 1864و1869 [3].

وكان ذلك دلالة على أن نابليون الثالث قد شرع في إتباع سياسة جديدة تهدف إلى الارتقاء بالجزائر من مستوى بلد خاضع للاستغلال والاستنزاف الفوضوي من طرف المستوطنين، إلى مستوى بلد منظم بنظام اقتصادي وحضاري وتأهيل الأهالي المسلمين للمشاركة في عملية التطور هذه[4]. وذلك بدفع الجزائر في المغامرة الكبرى للاقتصاد الرأسمالي، التي بدأت تظهر جلية في أوربا في القرن التاسع عشر. وذلك من خلال تكليف شركات أوربية للقيام بأعمال الإنشاء والتعمير في الجزائر حتى يخفف من أعباء التكاليف على الحكومة الفرنسية، ووضعت المشاريع لاستصلاح الأراضي وبناء السدود ومد الطرق[5]. إلا أن نابيلون الثالث اصطدم حينئذ بالإيديولوجية الاستعمارية التي وضعتها قبله نظم الملكية والجمهورية الثانية، والتي كانت تهدف إلى ضمان السيطرة الفرنسية على الجزائر بالسيادة السياسية، وبالتمثل الكامل L'assimilation للمستعمرة بالبلد الأم فرنسا[6].

أثارت سياسته هذه ؛ معارضة شديدة من طرف المستوطنين، الذين طالبوا بضرورة إلغاء تلك الإجراءات التي اتخذتها حكومة الإمبراطورية الثانية، والتي أوقفت الاستيطان الصغير لصالح الشركات المالية الكبرى و السياسة التي قيل عنها أيضا أنها أفادت الأهالي على حساب المستوطنين الأوربيين (المحرومين من كل حرية) ولقد حمل هؤلاءالإمبراطورية الثانية مسؤولية تأخر التمثيل السياسي الذي يمكنه تحقيق الوحدة بين البلد الأم وفرنسا الجديدة[7].

وقد جاءت هذه المرحلة بمعطيات جديدة، وتساؤلات مختلفة منها مثلا هل الجزائر مستعمرة. أما ملحقة لفرنسا؟ و لما لا تكون مملكة عربية قابلة للفرنسة؟ هذا ما أبان عنه وسجله نابليون الثالث في رسالته المؤرخة في 6 فيفري 1863 والتي جاء فيها: " إن الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة ولكنها مملكة عربية وللأهالي مثل المستوطنين نفس الحقوق في الحصول على حمايتي وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين .... إننا نطلب الآن إصلاح خاطر العرب وإمالة قلوبهم إلينا لأنهم جنس زينتهم العقل والهمة العلية والشجاعة والمهارة في بعض أمور الفلاحة ..." [8]. وبعد ذلك بحوالي الشهرين صدر عن مجلس الشيوخ "القانون المشيخي" الخاص بالملكية الأهلية وإجراءات الحصر والذي جاء ردا على التطبيق السلبي لقانون 16 جوان 1851.

القانون المشيخي 22 ابريل 1863:

يعد هذا القانون الوثيقة الأكثر أهمية في التاريخ الريف للجزائر منذ الاحتلال الفرنسي لها، وترجع أهميته إلى عدة عوامل فهو من جهة يمس بعمق البنية الاقتصادية للحياة الريفية، ومن جهة أخرى أدخل تحويرا جذريا على الأطر الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري[9]. فقد قرر نابليون الثالث أن الاستيطان لكي يتم على أحسن وجه، ولكي يدوم يجب أن يرتكز على المبادلات الحرة للأراضي بين الأهالي والمستوطنين

الأوربيين. موضحا أن هدفه من إصدار هذا القانون هو وضع حد للاضطراب والقلق الناجم عن عمليات المصادرة والتحديد، وجاءت المادة الأساسية في القانون لتعلن وتؤكد على " ملكية " القبائل للأراضي التي كانت تتمتع بها من قبل". ونصت المادة الثانية من المرسوم على ضرورة الإسراع في تطبيق هذا القانون ولتسهيل العملية تم تحديد ثلاث خطوات وهي:

. تحديد أراضي الأعراش ورسم حدودها.

ـ تقسيم الأراضي التي يتم رسم حدودها مباشرة الى دوابر.

. توزيع الأراضي الى ملكيات فردية داخل كل دوار [10].

وقد كان نابليون حريصا على الإسراع في تنفيذ ذلك المرسوم، وبادر الى نشر تطبيقاته في الصحافة الرسمية مثل صحيفة المبشر. إذ لا يكاد يخلو عددا من أعداد المبشر في الفترة بين 1864 . 1870 من ذكر أسماء الأعراش التي طبق فيها القانون [11]. وتم توزيع القبيلة الواحدة على ثلاثة أو أربعة دواوير وأصبحت كل وحدة جديدة تعرف انطلاقا من موقعها الجغرافي وتتكلف لجان في داخل كل قرية بخلق الملكيات الفردية وتنظيمها بين أهالي القرية [12] . وذلك ما نلمسه من مضمون المادة الثانية لهذا القانون والتي أعلنت عن " توزيع أفراد القبيلة الواحدة بين مختلف الدواوير (القرى) التي تنتمي إليها القبيلة في التل " أو بمعنى آخر الاستعاضة عن الوحدة التقليدية للقبيلة بنظام إداري جديد نواته الدوار وليس القبيلة [13]. وتم توزيع القبيلة الواحدة على ثلاثة أو أربعة دواوير، وأصبحت كل وحدة جديدة، تعرف انطلاقا من موقعها الجغرافي، وتتكلف لجان في داخل كل قرية بخلق الملكيات الفردية وتنظيمها بين أهالي القرية وأولت السلطات الاستعمارية الفرنسية [14]أهمية كبيرة من أجل تطبيقات هذا المرسوم بالصرامة الشديدة مع القبائل التي قد تتأخر في عملية تسجيل ممتلكاتها لأجل إتمام عمليات التحديد والتقسيم وأعطيت لها مدة شهرين لإتمام العملية. وكل من يتأخر عن هذه المدة يسقط حقا في الملكية [15].

القانون المشيخي 14 جويلية 1865:

وإذا كان نابليون الثالث قد ساهم حسب أطروحاته في إصدار قوانين لحل مشكل الأرض بين الأهالي والمستوطنين، والذي ظل قائما منذ 1830 وسيضل كذلك حتى 1962. فإنه قرر أيضا أن يطرح مسألة الأفراد ويساهم أيضا في إيجاد حلول لها. وسيتم ذلك بإصدار قرار مشيخي ثاني بتاريخ 14 جويلية 1865، وجاء قراره ذلك على إثر الرحلة الاستكشافية الثانية [16] التي قام بها بين شهري مايو وجوان الى الجزائر، وكانت هذه الزيارة تأكيد من الإمبراطور على ضرورة التعرف على واقع الحال في الجزائر، والوقوف بنفسه على مختلف المعطيات الأهلية والاستيطانية [17]. وكانت بداية الرحلة من مدينة الجزائر التي أقام فيها ثمانية أيام تنوعت فيها لقاءاته ومداخلاته ، ثم قام بزيارة الى المدية ثم اتجه الى مستغانم التي أطال فيها الإقامة . كما زار باتنة وبسكرة وسيدي بلعباس . وإنطلاقا من ملاحظاته التي جمعها من تلك الرحلة رأى أمكانية أعادة النظر في كيفية التعامل مع الفرد الجزائري ، متسائلا هل لدى هذا الأخير القابلية للتمدن وما الذي على الفرنسيين فهله لتمدين الأهالي .

Que doit- on faire pour civiliser les Indigènes ? وقدكتب رسالة مطولة بتاريخ 20 جوان 1865. وجهها الى الحاكم العام في الجزائر حينئذ وهو Mac-Mahon[18] ومما يقول فيها:" إن الجزائر مملكة عربية وفي ذات الوقت مستوطنة أوربية ومعسكر فرنسي ...وتهدئة العرب هي القاعدة التي لا غنى عنها للاستيطان، وإن التباين في الدين والعادات لا يشكل حاجزا منيعا في وجه التهدئة ... فعلينا إذن واجب استمالتهم بممارسة عدالة سريعة ومنصفة إزائهم والعمل على إسعادهم أكثر «. ويستدرك نابليون في رسالته بعض الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الفرنسية في حق الأهالي، مثل قوله: " لقد عملنا على إفلاس العائلات ذات النفوذ وجردناها من اعتباراتها ... كما حاولنا تفكيك القبائل والإخلال بالقضاء الإسلامي من غير أن يكون لدينا بديلا نمنحه لهذا الشعب الذي أمسى تائها من غير دليل بعد أن تعرضت مؤسساته لهزة عنيفة لم يسلم منها سوى جهله وتعصبه الديني "[19].

أما بخصوص الفرد الجزائري، فقد قال نابليون في رسالته تلك: " إن العرب فرنسيون ما دام أن الجزائر أرض فرنسية ... وسيضلون يسيرون بمقتضى قانونهم المدني ... والعرب الذين يرغبون في الاستفادة من القانون المدني الفرنسي والحصول على حقوق المواطنة الفرنسية لهم ذلك وبطلب منهم دون شروط مسبقة مع تخليهم عن قانون الأحوال الشخصية ". وفعلا تأكد ذلك من خلال القانون المشيخي الصادر في 14 جويلية 1865، الذي أقر حق الأهلي الجزائري سواء كان مسلما أو يهوديا للانضمام الى الجيش أو الى الوظائف المدنية وقد ظل هذا القانون لمدة طويلة أحد أهم ركائز التشريعات الجزائرية [20] .

ويبدو أن سياسه نابليون الثالث كان مبعثها خارجي أيضا ، فقد كانت تهدف الى إظهار محاسن السيطرة الفرنسية على الجزائر الى الشعوب العربية والإسلامية، والتي لم تكن أقل أهمية في نظر الإمبراطور من الجزائر نفسها، وذلك لجلب المسلمين عامة وكسبهم الى صف الإمبراطورية.

نتائج سياسة نابليون الثالث:

إذا كانت هذه الإجراءات قد مكنت وفي السنوات الأولى لتطبيقها من تحقيق الهدف المنشود، بوضع حد لعمليات اغتصاب الأراضي فإنها هيأت على المدى البعيد لعمليات تهديم وانحلال للكيان الاجتماعي الجزائري [21] بحيث إن تحول أراضي الأعراش إلى ملكيات فردية لا حول لها ولا قوة قد سهل على المستوطنين شراءها أو انتزاعها مقابل دين مثلا، وفي هذا السياق كتب الجنرال Allard يقول: " لم يغب عن الحكومة أن أبعاد سياستها هذه يجب أن تهدف إلى تقليص وإضعاف تأثيرات رؤساء القبائل وتفكيك القبيلة بإحداث الملكيات الفردية " . وعلى رأي A.Berque " فإن إجراء من هذا القبيل لا شك أنه أحدث اضطرابا كبيرا في ذهنيات الأفراد، فالفرد الجزائري لم يعد يشعر بذلك الرباط القوى الذي كان يشده إلى الجماعة [22] ، وبالتالي افتقد ذلك الدعم الحسي والمعنوي الذي كان بالنسبة إليه الضمانة الأساسية لوجوده.

وكانت النتيجة المباشرة لسياسة نابليون السابقة الذكر، هي إلحاق أضرار كبيرة بالمستوى المعيشي للأهالي، إذ لم يعد للمالك الصغير القدرة على زراعة أرضه لقلة الإمكانيات. ونتج عن إضعاف القدرة الإنتاجية للأهالي أن قل الاحتياطي من الحبوب، هذا الاحتياطي الذي كانت قد قللت منه وأضعفته في السابق عمليات التصدير الواسعة خاصة بين عام 1854 وعام 1855، بسبب الاحتياجات المتزايدة للجيش الفرنسي في "حرب القرم" والأسعار العالية التي كانت تقترحها الأسواق الأوربية، وهكذا تم الكشف عن " الأهراء " خلال هاتين السنتين بعد أن ظلت مغلقة لأمد بعيد، واستغلت الأراضي استغلالا كبيرا في هذه الفترة، مما جعلها بعد سنوات متتالية من الحرث لا تعطي سوى محصول هزيل. ووصل الأمر بالتجار الأوربيين واليهود إلى دفع تسبيقات مقابل تعهدات بالبيع، ومن هنا ازدادت الديون على الأهالي وثقل كاهلهم بالفوائد الربوية وكان ذلك سببا من أسباب فقدان الكثير من الملاكين الصغار لأراضيهم. وشيئا فشيئا وجد ضمن كل قبيلة حشد هائل من الأفراد لا يملكون شيئا على الإطلاق.

أدت هذه الظروف القاسية التي تعرض لها الفلاح الجزائري مع سنوات الجفاف والقحط التي عرفتها البلاد بين عام 1866 وعام 1869 إلى مجاعة لم تعرف الجزائر لها مثيلا من قبل وعرفت " بالمسغبة أو المجاعة السوداء"[23]. فانعدم الاحتياطي وقلت المحاصيل وزاد على ذلك اجتياح الجراد لمناطق التل سنة 1866 مما أسهم في تقوي وباء لكوليرا والتيفوس وإبادة قطعان الماشية بأكملها. وتشير الإحصاءات الرسمية الى أن الجزائريين فقدوا خلال هذه الأزمة الاقتصادية هذه، نصف ماشيتهم أي حوالي 26.000.000 راس سنة 1867، وحوالي 6.000.000 راس سنة 1870 [24]

ونتج عن تلك المجاعة خسائر بشرية كبيرة قدرت بحوالي 500.000 شخص [25]. ودفعت هذه الظروف القاسية بالكثير من الناس للهجرة إلى تونس. وأمام هذه الأوضاع المأساوية التي تعرض لها الأهالي المسلمون دون غيرهم من اليهود والمستوطنين، قررت حكومة الإمبراطور تأليف لجنة تحقيق بتاريخ 5 مايو (أيار) 1869 برئاسة راندون واستجوبت اللجنة ثلاثة جزائريين أكدوا في ردودهم أن "المجاعة لم يكن سببها جهل الجزائريين بأمور الفلاحة كما يدعى الأوربيون لأنها حرفتهم منذ قرون، وإنما سببها انعدام الأمطار

وقسوة الجليد وكثرة الجراد".. «وعدم ادخار الجزائريين للحبوب كان بسبب ما حل بهم من ارتفاع أسعار كراء أراضي البلديات والضرائب والمغرم التي تفرض عليهم، فاضطروا إلى اخذ قروض بفوائد تزيد عن ستين بالمائة واضطروا إلى بيع زرعهم وأصوافهم قبل أوانها بأسعار تقل عن نصف قيمتها الحقيقية "، واستنكر هؤلاء الجزائريون تقسيم أراضي القبائل لأن ذلك سيؤدي إلى تشتيتها [26].

ويصل الأمر بالمؤرخ برينو A.Prenant إلى القول إذا كانت سنوات 1866 – 1870 بدون تاريخ فلأنها كانت سنوات مجاعة [27]. وما عسى أن يكون الوضع العام للأهالي المسلمين في الجزائر بعد أن وصولا إلى هذه الدرجة من البؤس والشقاء. وأول حالة تستدعي الملاحظة والنظر هو ذلك النقص المتزايد في عدد السكان حيث بدأ الشعب الجزائري في حالة انحسار وتراجع بسبب حروب المقاومة وسياسة الإبادة التي انتهجتها الإدارة الفرنسية. ويعبر الجنرال Pélissier [28] عن ذلك بقوله" إن الشعب العربي يتناقص ويزداد فقرا، وبعد كل الظروف السيئة التي أحاطت به في خلال سنوات الحرب تأتي سنوات الجفاف والقحط لتزيد الحالة سوءا [29] . وتراجع عدد السكان من ثلاثة ملايين نسمة سنة 1830 إلى 2.362.900 سنة 1876. وقد عدت هذه العشرية هي الوحيدة في كل تاريخ الجزائر الفرنسية التي يحصل فيها انهيار التعداد السكاني، بحيث تعدت الوفيات بكثير الولادات [30].

ورغم كل ذلك، لم يتوقف المستوطنون عند حد مصادرة الأراضي الخصبة بل انتهجوا سياسة التفرقة بين القبائل وشتتوا عناصر القبيلة الواحدة فلم يعد للفرد الواحد القدرة على استغلال أرضه، مما جعله مستهدفا من جديد لطمع المستعمرين وجشعهم إضافة إلى إثقال كاهل الفلاح الجزائري بالضرائب المتعددة والعمليات الربوية التي نشط فيها اليهود وإحالتهم الآلاف من العائلات والأفراد إلى العدم.

ففي ملاحظة دونها الجنرال Martimprey في تموز 1860 اعترف فيها أن القروض هي أحد نتائج الاستعمار، وكذلك اتساع ظاهرة الربا، التي غيرت تغييرا مفاجئا كل ظروف الحياة السابقة للسكان، فأصبح المسلم يستدين لشراء الحبوب اللازمة لاستمراره وزرع أرضه ودفع الضريبة، وقبل الاحتلال كان الأفراد والقبائل تتعاون وتستدين عن بعضها البعض في حالة حصول جفاف أو قحط، ويعيد المستدين ما اقترضه عينا عند الحصاد ومن دون فوائد ربوية. أما بعد الاحتلال فلم يعد يوجد احتياطي من الحبوب عند الناس إذ تحولت الكميات الممونة من الحبوب إلى التصدير [31].

ومما زاد من معاناة الجزائريين تلك الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية وعلى رأسها إثقال كاهل الأهالي بالضرائب [32] مما زاد في تدهور مستوى حياتهم المعيشية واليومية. وقد استخدمت السلطات الاستعمارية سلاح الضريبة لتحقيق هدفين: إرغام الجزائريين على الاستسلام، وتوفير الموارد المالية لإنجاح المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر. ومن المواصفات التي اتصفت بها الضرائب المفروضة على الأهالي، أنها متنوعة الأصناف وغير قارة، إذ خضعت للظروف والمستجدات التي تمر بها المستعمرة. زيادة على هاتين الصفتين فإنها كانت غير متوافقة مع مقدرة الفرد الجزائري المالية والمادية، الذي كانت ممتلكاته عرضة في أغلب الأحيان للحجز والمصادرة.

وقد أثارت السياسة الضريبية الفرنسية المطبقة في المستعمرة، ردود أفعال متعددة فرنسية وجزائرية. وهذا بسبب المبالغة في عملية إفقار الأهالي دون مراعاة أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية. وزادت حدة الانتقادات بعد اضطرار الغالبية من الجزائريين الى بيع ممتلكاتهم والهجرة الى البلاد الإسلامية أو تحولهم الى أجراء في أراضيهم التي تم الاستيلاء عليها بشتى الوسائل وذلك بسبب عجزهم عن تسديد الضرائب.

وللاستدلال على فظاعة السياسة الضريبية وإجحافها في حق الجزائريين، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ؛ أن إقليم قسنطينة كان يدفع سنة 1845 للخزينة من مستحقات الضرائب العربية مبلغ 2.122.802 ف، وأرتفع هذا المبلغ سنة 1855 الى 3.650.724 ف، وأرتفع مرة ثانية بعد سن ضريبة السنتيمات الإضافية التي أقرها القرار الوزاري الصادر في 30 جويلية 1855 ليصل الى 3.818.256 ف. أما مجموع

ما كان يدفعه الجزائريون، فقد وصل سنة 1863 الى 13.518.656 ف [33]

ولم تكن الأرض والزراعة هي مصدر العيش الوحيد للأهالي المسلمين في الجزائر بل هناك الصناعات الحرفية، التي اشتهرت بها عدة مناطق وخاصة مدينة تلمسان ومنطقة القبائل، ولم تسلم هي الأخرى من التحدي الاستعماري حيث عرفت تراجعا كبيرا نتيجة قلة المواد الأولية الضرورية لهذه الصناعات مثل الجلود والأصواف والخشب. والتي أصبحت موجهة نحو التصدر تحت ضغط التجارة والضريبة وارتفاع أسعار المواد الأولية إضافة إلى المنافسة التي خلقتها البضاعة الأوربية التي غزت الأسواق الجزائرية. وقد أدى هذا الوضع، الى تخلي الكثير من حرفي الجزائر ووهران وقسنطينة عن حرفهم وإقفال ورشاتهم والهجرة خارج الوطن.

كان هذا بصورة عامة الوضع التي أصبح يعيش فيه المواطن الجزائري المسلم منذ الاحتلال إلى قيام الثورة 1871، وقد شهدت هذه الفترة صراعا وتنافسا بين عدة اتجاهات وأنظمة أتبعها الفرنسيون لحكم المستعمرة واستغلالها. فمن محاولة لتحقيق الإدماج الكامل للمستعمرة " بالبلد الأم فرنسا " إلى محاولة خلق كيان جزائري خاص يتمتع فيه الأهالي والمستوطنون بحقوق وواجبات سواء بسواء ، وهذا ما رغب في تحقيقه نابليون الثالث ولكنه فشل نتيجة المعارضة الشديدة التي أظهرها المستوطنون تجاه هذه السياسية ، إلى الصراع والتنافس بين نظام الإدارة المدنية ونظام الإدارة العسكرية الذي كان المستوطنون سببا في احتدامه بإلحاحهم على توسيع دائرة النفوذ المدني على حساب النفوذ العسكري الذي كان حسب وجهة نظر المستوطنين المحامي والمدافع عن مصالح الأهالي [34]، وكان الأهالي بطبيعة الحال هم الضحية وكبش الفداء في كل هذه المحاولات المتنافسة والمتصارعة.

وأمام فقدان الأمل في خروج المستعمر الفرنسي من الجزائر فضل الكثير من الأهالي المسلمين الخروج من بلادهم واللجوء إلى البلاد الإسلامية مهاجرين عساهم يجدون ما افتقدوه في وطنهم من عيش هانئ وحياة كريمة. وعرفت هذه الفترة هجرة المئات من أهالي المدن الجزائرية والأرياف إلى تونس وطرابلس وبلاد الشام ومصر والحجاز وحتى إستانبول، وستشهد الفترة التالية هجرة الآلاف من الجزائريين خاصة إلى بلاد الشام.

(1) . نابليون الثالث 1808 . 1873 : هو شارل لويس نابليون ولد بباريس في 20 أبريل 1808 وهو ابن شقيق نابليون الأول . تربى في سويسرا بعد سقوط النظام الإمبراطوري 1815 . التحق بالمدرسة العسكرية بسويسرا ، حيث تخرج برتبة ضابط في سلاح المدفعية . نفي في سنة 1836 الى البرازيل ومنها الى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومنها انتقل الى بريطانيا . عاد الى فرنسا 1848 بعد سقوط النظام الملكي . انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية . وفي 2ديسمبر أعلن نفسه إمبراطورا . من أعماله ؛ إطلاق سراح الأمير عبد القادر وخوضه العديد من الحروب القارية . قام بزيارة الجزائر مرتين الأولى في شهر سبتمبر 1860 والثانية في مايو 1865 ، إذ زار العديد من المدن الجزائرية . أعلن الحرب على بروسيا في جويلية 1870 انتهت بانهزام فرنسا ووقوعه أسيرا في 2 سبتمبر 1870 ، وبعدها نفي الى بريطانيا ، فيها توفي وكان ذلك في 9 جانفي 1873 . أنظر: .

Mohamed tiab : la chronologie algérienne 1830 _ 1962, tome 1 imprimerie ishak , Boufarik , 1999p 56.

(2) . Jacques lambert ; manuel de législation algérienne maison des livres Alger 1952. P 25

(3) . Nonshi (A) sur le niveau de vie des population rurales constantinois de la conquête jusq en 1919 essai d'histoire économique et sociale , PUF , paris 1961, p 289

(4) . كانت مرحلة الإمبراطورية الثانية بالنسبة للجزائر مرحلة تجارب ومحاولات، ونوقشت فيها كل المشاكل وبحثت حتى في الساحات العامة، إنها الفترة التي نظمت فيها البنى الاقتصادية التي وجدت فيها الإيديولوجية الاستعمارية، ومن المسائل التي طرحت نجد التساؤل عن مكانة الجزائر بالنسبة لفرنسا؟ وكيف يجب أن يكون القانون الذي تحكم به الجزائر؟ وما هو الدور المخصص للأهالي؟ وما هي الوضعية الواجب للمهاجرين الفرنسيين".

(5) . أنشئت سنة 1895 شركة " الهبرة اومقطع" لتجفيف الأراضي واستصلاحها في سهل الهبرة في القطاع الوهراني وإقامة سد لري الأراضي المجاورة ووضعت المشاريع لزراعة بعض المحاصيل المدارية مثل القطن وقصب السكر ولا تلبث هذه الشركة سنوات وتتم تصفيتها، وأنشئت في السنة نفسها شركة جزائرية عامة لتنفيذ المشاريع العمومية الكبرى في الجزائر.

Girault (A) : principes du colonization , Paris , 1938. p417.

(6) . Goldzeiger (A.R): Les problemes Algériens du second Empire vus Par les historiens français in R/H/M/C T21, 1974p 112.

(7) . ibid

(8) . أنظر بقية الرسالة في عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 161

(9) .
ibid , p 114

(10) . ابراهيم لونيسي: الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري. أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 . 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 ص 144.

(11) . إبراهيم لونيسي : المرجع السابق ، ص 144 .

(12) . Noushi (A): op, cit, p 309

تم مع أواخر عام 1870 توزيع 372 قبيلة على 667 دوار مع فقدان اسم القبيلة الأم.

(13) . Sari (Gj) : p ,35.

(14) .
Noushi , a : op cit , p 309

(15) . نفسه، ص 145 .

(16) . لم تستغرق رحلته الأولى التي تمت في منصف سبتمبر 1860 سوى بضعة أيام وأضطر الى قطعها بسبب وفاة أحد أقارب زوجته. أما الرحلة الثانية فقد استغرقت ست وثلاثون يوما بصحبة إسماعيل عربان، باعتباره مترجما ودليلا.

(17) . Anne Reygoldzeiguer : le Royaume Arabe 1861_1870, sned , Alger 1977 , p 371 .

(18) . ولد باتريس موريس مكماهون يوم 13 جويلية 1808، من عائلة ذات أصل أيرلندي، تخرج من المدرسة العسكرية سان سير. شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 واحتلال مدينة قسنطينة 1837. تولى قيادة فرقة المشاة في حرب القرم، وقاد أيضا الحملة على بلاد القبائل 1857. عين قائدا للقوات البرية والبحرية في الجزائر في 31 أوت 1858، ثم حاكما عاما على الجزائر في 1سبتمبر 1864 الى غاية 1870. وأشهر أحداث عصره مجاعة 1867. أنظر:

الغالي غربي: العدوان الفرنسي على الجزائر ..... ص 326 .

(19) . عبد الحميد زوزو : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر . ص 163 .

(20)

Lambert , j ; op , cit p 31 .

(21) . Noushi (A): op,cit ,p 307

(22) . Berque –André : Essai d'une bibliographie critique des confrérie religieuses musulmanes Algérie in B,SGO .n° 39 A.1919,P ,205.

(23) . صالح العنتري: مجاعات قسنطينة: تحقيق وتقديم رابح بونار ، ش.و.ن.ت الجزائر 1973، ص55 ويحوي الكتاب وصفا كاملا لحالة المجاعة التي أصابت الجزائر وخاصة قطاع قسنطينة حيث فقد الناس كل شيء حتى بيوتهم التي تؤويهم نتيجة عمليات الرهن والربا التي راح ضحيتها الفقير والغني .

(24) . Gouvernement Générale de l'Algérie: Statistiques Générale de l'Algérie 1867 _ 1872. 296_297. p

(25) . وارتبطت المجاعة بازدياد نشاط الحركة التبشيرية التي تحمس لها الأب لا فيجري Lavigerie فجمع الأطفال اليتامى وأقام لهم قرى خاصة في منطقة الشلف وبلاد القبائل بقصد تنشئتهم على الدين المسيحي، ولكن أعمال لافيجري لم يكتب لها النجاح وعرفت فشلا ذريعا.

Ageron (ch.R) : histoire de l'Algérie contemporaine., serie que sais je, paris, 1974. P 171.

(26) . يحيى بوعزيز، ثورة 1871. ص40 كانت حكومة نابليون قد شكلت لجنة أخرى قبل هذه اللجنة دعيت لجنة Lehon Randon للتحقيق في أسباب ومشاكل المكجاعة . ولكنها مالت في نتائجها واقتراحاتها إلى جانب المعمرين بدعوتها لإلغاء النظام العسكري وإحلال نظام الإدارة المدنية محله، فعين الإمبراطور لجنة اخرى وكلفت هذه اللجنة الجديدة بوضع قانون أساسي جديد للجزائر ينظمه مجلس السناتوس – كونسلت

(27) . Prenant (A) : et autres : l'Algérie passe et présent , ed , sociale , paris , 1960 , p 315

(28) . ولد بمنطقة مارمون سنة 1794، التحق بالجيش سنة 1813 لكنه ما فتئ أن تعرض للطرد سنة 1815، ثم يعود إلى الخدمة في 1820 حيث تحصل على رتبة ملازم أول. شارك في الحرب الإسبانية وفي الحملة على شبه جزيرة المورة. شارك أيضا في الحملة الفرنسية على الجزائر 1830، واستطاع أن يتقن ويتعلم اللغة العربية بعدما التحق بمدرسة اللغات الشرقية. في شهر جويلية 1842 يترقى إلى رتبة عقيد وينال إعجاب بيجو، ويتحول إلى نائب قائد الأركان لجيوش فرنسا في الجزائر. غير أن سمعة بيليسي ارتبطت بالجريمة البشعة التي اقترفها في حق قبيلة أولاد رياح بمرتفعات الظهرة و لم تكن آخر عمل إجرامي له ، إذ بعد شهرين من ذلك قام سانت أرنو بنفس الفظاعة

(29) . Emerit(m) : l'état d'esprit des musulmans d'Algerie1848-1870 in R/H/M/C, janv /mars 1961, t 8 , p 105

لم تكن مجاعة (1866- 1869) هي أول مجاعة يتعرض لها الأهالي في الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي بل سبقتها مجاعة أخرى سنة

(1848-1851) لا تقل عنها خطورة كان سببها توالي سنوات من الجفاف والقحط واجتياح الجراد ونتج عن ذلك أوبئة خطيرة أودت بحياة عدد من الناس.

Kamel k : européens indigènes et juifs en Algérie 1830_ 1962 ined , paris 2001 . p 27 . 30

(31) . عبد اللطيف بن اشنهو: المرجع السابق –ص73.

(32) . احتفظت السلطات الاستعمارية الفرنسية بالنظام الضريبي القديم الذي ورثته عن الأتراك. وقد باشرت هذه السلطات في جباية الضرائب بعد صدور مرسوم 17 جانفي 1845. والذي حددها في ثلاثة أنواع رئيسية: الحكور . العشور . الزكاة. وقد أضيفت إليها ضريبة العسة واللزمة. للتوسع

أنظر: Louis vignon : la France en Algérie , paris 1893,

Lumel Eugene : la Question Algérienne, les Arabes, les Colons, l'armée Paris 1869.

(33) . شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 ـ 1919، الجزء الأول، ترجمة م . حاج مسعود، أ. بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 466.

(34) . أدعى بعض المستوطنين ورجال السياسة الفرنسية أن المكاتب العربية الممثلة للغدارة العسكرية في منطقة القبائل وفي غيرها كانت بطريقة أو بأخرى سببا وراء قيام ثورة الأهالي سنة 1871وذلك للتراخي والليونة التي أبدتها في حكم الأهالي والتي شجعت هؤلاء ومكنتهم من إعلان الثورة على السلطات الفرنسية.